

Distr.: General
17 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثلاثون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب
الأصلية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بما يمكن اعتماده من تدابير
واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن
حقوق الشعوب الأصلية

تقرير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

موجز

تتضمن ورقة غرفة الاجتماعات هذه ملخصاً للردود المقدمة من الدول والشعوب الأصلية على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آرائها بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وذلك وفقاً لما طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٢٧. وعقب مناقشات الدورة الثامنة، ستستكمل آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية هذه الوثيقة لتقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين.



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً- مقدمة
٤	ثانياً- الردود المقدمة من الدول ومن الشعوب الأصلية
٤	ألف - استراتيجيات التنفيذ الوطنية
٦	باء - تقرير المصير والحكم الذاتي
٧	جيم - المشاركة في صنع القرار والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة
٩	دال - الثقافات واللغات
١١	هاء - عدم التمييز والمساواة
١٢	واو - الأراضي والأقاليم والموارد
١٣	زاي - المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة المبرمة مع الدول
	حاء - النساء والشباب والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة
١٤	بين الشعوب الأصلية
	طاء - مشاركة الشعوب الأصلية في وضع وتنفيذ التدابير التشريعية أو السياساتية أو الإدارية
١٥	التي تسهم
١٦	باء - إذكاء الوعي بشأن الإعلان
١٧	كاف- التحديات الرئيسية التي تعترض اعتماد تدابير وتنفيذ استراتيجيات لبلوغ أهداف الإعلان ..
١٨	لام - الممارسات الواعدة
١٩	ميم - الآراء المتعلقة بدور آلية الخبراء
٢٠	ثالثاً- التعليقات الختامية

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/١٨ لعام ٢٠١١ إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن تجري، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استبياناً بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وطلب المجلس في قراره ٢٤/٢١ (٢٠١٢) و ١٠/٢٤ (٢٠١٣) إلى آلية الخبراء أن تستمر في إجراء الاستطلاع بغية استكمال موجزات الردود الواردة من أجل عرضها على المجلس في دورتيه الرابعة والعشرين والسابعة والعشرين على التوالي. وحدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٢٧ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الطلب إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية مواصلة هذه العملية. ويستند هذا التقرير إلى التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والعشرين والرابعة والعشرين والسابعة والعشرين (A/HRC/21/54، و A/HRC/24/51، و A/HRC/27/67).

٢ - وقد قررت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، بعد استعراض الاستبيانات الموزعة في السنوات السابقة، أن تحدث هذه الاستبيانات بهدف تبسيط وتوضيح المعلومات التي تلتبسها من الدول والشعوب الأصلية، فضلاً عن مراعاة الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، المعروف بالمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩). ويركز الاستبيان المنقح على أفضل الممارسات في مجالات تقرير المصير؛ والمشاركة في صنع القرار، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ والثقافة واللغات؛ والمساواة وعدم التمييز؛ والأراضي والأقاليم والموارد؛ والمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة؛ والتدابير المتخذة لتعزيز وحماية حقوق النساء والشباب والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة بين الشعوب الأصلية.

٣ - وضممت الاستبيانات المعدة لاستطلاع آراء الشعوب الأصلية والدول بما يراعي أكبر قدر ممكن من الاتساق فيما بينها، وذلك من أجل تيسير مقارنة الردود وتوليد أفكار بشأن الفرص المتاحة لإقامة شراكات من أجل تنفيذ الإعلان. وتستنسخ أدناه جميع الأسئلة التي طرحت على الدول والشعوب الأصلية. ويمكن الاطلاع على الاستبيانات الكاملة، فضلاً عن الردود الواردة (حيثما يؤذن بذلك) على الموقع الشبكي لآلية الخبراء^(١).

٤ - وتشكر آلية الخبراء من رد على استبيانها هذه السنة. وقد وردت الردود من كل من أستراليا وباراغواي وبوروندي وبيرو وحكومة غرينلاند والداغمارك وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا واليابان.

(١) يمكن الاطلاع عليها من الرابط التالي:

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/EMRIP/Pages/QuestionnaireDeclaration.aspx>

٥- وتشكر آلية الخبراء أيضاً ما يلي من شعوب أصلية ومنظمات وهيئات تمثلها على ما قدمته من ردود على استبيان هذا العام: مركز ألديت (سانت لوسيا)؛ ورابطة قبائل الكونا المتحدة من أجل نابغوانا (بنما)؛ ومؤسسة الشبكة الوطنية لنساء العشائر والطوائف والشعوب الأصلية والأرياف في جمهورية كولومبيا (REDCOMUINCACOL)؛ وقبيلة إيلنو أيناكي (الولايات المتحدة)؛ ومنظمة "أصدقاء سانكورو" (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ ومنظمة أدمور (ADJ MOR) غير الحكومية (مالي)؛ وجماعة ريهوبوث باسترز (ناميبيا)؛ والبرلمان الصامي لفنلندا؛ ومنظمة تيماشاني للتنمية المجتمعية (بوتسوانا).

٦- وتتوجه آلية الخبراء بالشكر أيضاً إلى كلية الحقوق في جامعة مانيتوبا في كندا على ما قدمته من مساعدة في استعراض ردود الدول.

ثانياً- الردود المقدمة من الدول ومن الشعوب الأصلية

٧- يتضمن هذا الفرع ملخصاً للردود التي قدمتها الدول والشعوب الأصلية على الاستبيان. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن آراء الدول والشعوب الأصلية الواردة في الردود قد تتعارض بشأن فوائدها التدابير المعتمدة لتنفيذ الإعلان أو بشأن الاستراتيجيات المثلى لتنفيذه.

ألف- استراتيجيات التنفيذ الوطنية

٨- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول: "هل توجد في الدولة استراتيجية تنفيذ وطنية شاملة تتوخى بلوغ أهداف الإعلان؟ في حالة الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل تتضمن مشاركة مؤسسات الدولة والشعوب الأصلية. وإذا كانت الإجابة بلا: هل توجد خطط لوضع هذه الاستراتيجية؟".

٩- يرتبط هذا السؤال بالالتزام الذي قدمته الدول في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، من خلال المؤسسات التي تمثلها، بوضع وتنفيذ خطة عمل أو استراتيجيات أو غير ذلك من التدابير على الصعيد الوطني، حيثما لزم الأمر، من أجل تحقيق أهداف الإعلان.

١٠- وأفادت معظم الدول التي ردت بأنها لا تملك استراتيجية تنفيذ وطنية شاملة ترتبط تحديداً ببلوغ أهداف الإعلان، غير أنها تناولت في ردودها كيفية معالجة أوضاع وحقوق الشعوب الأصلية من خلال استراتيجيات التنمية الوطنية، فضلاً عن البرامج والسياسات الخاصة بقطاعات محددة، كالصحة والتعليم.

١١- وتناولت غواتيمالا استراتيجية "كاتون نويسترا غواتيمالا ٢٠٣٢"، التي أعدت بمشاركة ثلاثة شعوب أصلية مختلفة في غواتيمالا وبالتشاور معها وهي: المايا والغاريفونا والتشينكا. واسترشدت الدولة بالخطة في عملها عن طريق التركيز على تقليص الثغرات في الوصول إلى

التعليم، وتحسين الصحة بشكل عام، وتحسين فرص الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز رد غواتيمالا أن قانون الميزانية الوطنية نص منذ عام ٢٠١٣ على وجوب أن تقدم هيئات تنفيذ الميزانية معلومات تتعلق بالفئات السكانية المستفيدة من برامجها، بما في ذلك معلومات تتعلق بالأصل الإثني.

١٢- وفي كوستاريكا، تنفذ نيابة وزارة الشؤون السياسية استراتيجية تتعلق بالشعوب الأصلية تستند إلى أربعة محاور هي: سياسة تشاورية؛ وسياسة لاسترداد الأراضي والأقاليم والموارد؛ وآلية للحوار مع الشعوب الأصلية التي تقطن ٢٤ إقليمياً في البلد؛ والتنسيق بين المؤسسات. وتناول رد كوستاريكا أيضاً عدة مبادرات خاصة بقطاعات محددة تتعلق بالشعوب الأصلية في مجالات الصحة والتعليم والعمالة.

١٣- أما الدول التي لا تملك استراتيجية وطنية فقد أبلغت مع ذلك عن تدابير اتخذتها لضمان مراعاة أهداف الإعلان في وضع السياسات والبرامج. وأشارت أستراليا، على سبيل المثال، إلى أن وكالات حكومية ذات صلة تتواصل فيما بينها بشكل وثيق حول مسائل مرتبطة بهذا الموضوع لضمان أخذ الإعلان في الحسبان.

١٤- وأبرز رد اليابان إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى يعنى بسياسات الأينو المستقبلية، ويحيل إلى أحكام الإعلان ذات الصلة. وقد وضع هذا المجلس المبادئ الأساسية لسياسات الأينو الجديدة، ثم أنشأت اليابان مجلس دعم سياسات الأينو لمناقشة تدابير شاملة وفعالة لشعب الأينو، تعكس آراء هذا الشعب.

١٥- وأشارت باراغواي إلى أن لديها خطة وطنية لحقوق الإنسان تسعى، في جملة أمور، إلى معالجة أوجه اللامساواة الهيكلية والتمييز بما يتماشى مع أهداف الإعلان.

١٦- وذكرت بيرو أنها لم تضع خطة وطنية لكنها أنشأت في عام ٢٠١٠ وزارة الثقافة التي تضم نيابة لوزارة شؤون التعددية الثقافية. وقالت إن هذه النيابة مسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ السياسات الخاصة بالشعوب الأصلية وبالمساعدة التقنية، بالتنسيق مع الكيانات العامة ذات الصلة، بناءً على حوار مع منظمات الشعوب الأصلية. وأضافت أن هذه النيابة مكلفة بإدارة المحميات الإقليمية التي أنشئت للشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة بمحض إرادتها أو ما زالت في مرحلة الاتصالات الأولية.

١٧- ورغم أن كولومبيا لم تضع استراتيجية تنفيذ وطنية شاملة، فقد ركزت في ردها على قوانينها وسياساتها الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في مجالي الصحة والتعليم.

١٨- وأشارت بوروندي إلى أنها وضعت سياسات واستراتيجيات لتحسين الأحوال المعيشية لشعب الباتوا خصوصاً في مجالات الأرض والصحة والتعليم.

- ١٩- وطرح سؤال مماثل على الشعوب الأصلية هو: "هل لديكم خطة عمل أو استراتيجية شاملة لتحقيق غايات الإعلان؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل عن استراتيجيات التنفيذ، تشمل كيفية إشراك الشعوب الأصلية. وإذا كانت الإجابة بلا، هل هناك أي خطط لوضع استراتيجية من هذا النوع؟".
- ٢٠- وأفادت معظم منظمات الشعوب الأصلية بعدم وجود استراتيجيات أو خطط عمل وطنية لتحقيق غايات الإعلان. وأبرزت ردود الشعوب الأصلية ضرورة النظر إلى الإعلان كأداة عمل للسياسات الوطنية التي تكفل تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

باء- تقرير المصير والحكم الذاتي

- ٢١- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: هل اعتمدت في بلدكم تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية محددة تتعلق بتقرير المصير والحكم الذاتي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".
- ٢٢- ولطالما أكد عمل آلية الخبراء على أهمية تقرير المصير، بما في ذلك في الدراسات التي أجرتها عن الوصول إلى العدالة (انظر A/HRC/24/50 و A/HRC/27/65) والمشاركة في صنع القرار (انظر الوثيقتين A/HRC/18/42 و A/HRC/21/55). وأكدت آلية الخبراء مراراً أن تقرير المصير عنصر أساسي لإعمال الحقوق الأخرى.
- ٢٣- وأشارت بعض الدول في ردودها على الاستبيان إلى أنها أطراف في صكوك دولية تعترف بالحق في تقرير المصير، وهي تشكل جزءاً من قوانينها الوطنية.
- ٢٤- وأشارت الدانمرك وحكومة غرينلاند إلى القانون المتعلق بالحكم الذاتي في غرينلاند، الذي دخل حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويعترف هذا القانون بأن شعب غرينلاند شعبٌ بموجب القانون الدولي وله الحق في تقرير مصيره.
- ٢٥- ويعترف دستور باراغواي بوجود الشعوب الأصلية، كما يعترف بحقوقها في الاحتفاظ بهويتها الإثنية وتطويرها، والاعتراف بنظمها السياسية والقانونية، فضلاً عن ملكيتها الجماعية لما يكفي من الأراضي من حيث النوع والكم، للمحافظة على طرق حياتها الخاصة وتطويرها. ويعترف الدستور الغواتيمالي بجماعات إثنية محددة منها شعب المايا وينص على احترام وتعزيز طرق حياتها وأعرافها وتقاليدها ولغاتها وأزيائها التقليدية.
- ٢٦- وفي أستراليا، يقر قانون الاعتراف بالسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس لعام ٢٠١٣ بأن السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس هم الشعوب الأولى لأستراليا. ولا يزال رئيس الوزراء ملتزماً بإجراء استفتاء لتضمين الدستور اعترافاً بالسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس بحلول عام ٢٠١٧.

٢٧- وفي شيلي، تجري عملية تشاور حرة ومسبقة ومستنيرة للشعوب الأصلية منذ عام ٢٠١٤، تسعى وزارة التنمية الاجتماعية من خلالها إلى إنشاء مؤسسات جديدة تثبت حق الشعوب الأصلية في تعزيز حقها في الحكم الذاتي وتقرير المصير. وقد قررت الشعوب الأصلية في البلد إنشاء نظام للمجالس الوطنية لتمثيل كل شعب من الشعوب المختلفة (مابوتشي وأيمارا ورايا نوي وأتاكاما وكيشووا ودياغيتا وكاواشكار وياغان). وكان هناك أيضاً "مقترح لوضع خطة سياسات حكومية لاعتماد اللامركزية والتنمية الإقليمية في شيلي"، تعترف بمنطقة أروكانيا بوصفها منطقة متعددة القوميات والثقافات اعترافاً منها بشعب مابوتشي.

٢٨- وفيما يتعلق بتقرير المصير، تركز التدابير التي اتخذتها بيرو على مجالين اثنين. الأول هو اتخاذ خطوات لتحسين التعرف على الشعوب الأصلية وتسجيلها. أما الثاني فهو الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة بمحض إرادتها أو ما زالت في مرحلة الاتصالات الأولية، بما في ذلك الاعتراف بالحميات الإقليمية وحمايتها.

٢٩- وفي حالة كوستاريكا، كانت الحكومة وقت تقديم التقرير تؤيد مشروع قانون عن الحكم الذاتي للشعوب الأصلية تجري مناقشته في المجلس التشريعي.

٣٠- وأشارت كولومبيا، بالإضافة إلى إبراز تصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٩١، إلى المرسوم رقم ١٩٥٣ لعام ٢٠١٤، وهو مرسوم وضع نظاماً خاصاً لأقاليم الشعوب الأصلية يتعلق بإدارتها للنظم الخاصة بها في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

٣١- وتفاوتت ردود الشعوب الأصلية تفاوتاً كبيراً. فقد أفادت رابطة قبائل الكونا المتحدة من أجل نابغوانا، في هذا الصدد، بأن شعب الكونا يتمتع بالحكم الذاتي على أراضيه (كوماركا دي غونا يالا) في بنما منذ عام ١٩٣٥، بقيادة مجلس شيوخ الكونا العام، الذي يمثل ٤٩ مجتمعاً. وفي حالات أخرى، لم تُحترم تلك الحقوق في الواقع رغم أن الإطار القانوني ينص على مستويات مرتفعة من الحكم الذاتي. وأخيراً، أشارت بعض الردود إلى حالات ما زالت فيها القوانين والمؤسسات المحلية لا تعترف بالشعوب الأصلية (تقرير منظمة أدمور غير الحكومية عن الوضع في مالي، وتقرير جماعة ريهوبوث باسترز عن الوضع في ناميبيا، وتقرير منظمة تيماشاني للتنمية المجتمعية عن الوضع في بوتسوانا).

جيم- المشاركة في صنع القرار والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

٣٢- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية محددة لإعمال الحقوق المتصلة بالمشاركة في صنع القرار، بما في ذلك الالتزام بالحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية في هذا المجال".

٣٣- وتناولت آلية الخبراء الدور الذي يؤديه الحق في المشاركة في تنفيذ الإعلان، بما في ذلك في الدراسة التي أجرتها عن المشاركة في صنع القرارات (A/HRC/18/42)، والتي ذكرت فيها أن حق المشاركة لا ينفصل عن غيره من حقوق الشعوب الأصلية بل هو مترابط معها، كالحق في تقرير المصير والحقوق في الأراضي والأقاليم والموارد.

٣٤- وأشارت عدة دول إلى أن حق الشعوب الأصلية في المشاركة في صنع القرارات يشكل جزءاً من القانون المحلي. إذ ينص القانون الشيلي على سبيل المثال على إجراء يتيح للشعوب الأصلية الاضطلاع بدور استشاري تقني عندما تتخذ الحكومة تدابير تشريعية أو إدارية تؤثر عليها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر. وفي غواتيمالا، ينص القانون على الحق في المشاركة في صنع القرارات بهدف ضمان احترام جميع الثقافات والشعوب في البلد، وتعزيز العلاقات المنسجمة بين الثقافات والمشاركة في العمليات الديمقراطية.

٣٥- وردت الدانمرك وحكومة غرينلاند بالقول إن حكومة غرينلاند منتخبة ديمقراطياً وإن جميع أعضاء البرلمان والحكومة ينحدرون من شعب إنويت.

٣٦- وأشارت بعض الدول إلى أنه على الرغم من عدم اعتمادها تشريعات محددة في هذا المجال، فإنها بصدد وضع بروتوكولات للتشاور. إذ تقوم باراغواي وبيرو، على سبيل المثال، بوضع بروتوكولات للتشاور بالتنسيق مع منظمات الشعوب الأصلية.

٣٧- وأفادت فرنسا بأن اعتماد القوانين بشأن كاليدونيا الجديدة (١٩٩٩) وبولينيزيا الفرنسية (٢٠٠٤) أتاح تحقيق تقدم كبير في المشاركة التامة والفعالة للشعوب الأصلية في القرارات التي تؤثر عليها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر. وقد زادت درجة الحكم الذاتي مع كل قانون من هذه القوانين المتتالية. وفي غويانا الفرنسية، تقرر إنشاء مجلس تشاوري للهنود الأمريكيين والبوشينينجي.

٣٨- وأشارت كولومبيا إلى إنشاء دائرة انتخابية خاصة، بموجب الدستور، لانتخاب أعضاء من مجتمعات الشعوب الأصلية في مجلسي الشيوخ والنواب. وألقت كولومبيا الضوء أيضاً على لجنة الحوار الدائمة، التي تيسر الحوار بين الشعوب الأصلية والدولة فيما يتعلق بجميع التدابير الإدارية والتشريعية التي يمكن أن تؤثر عليها. وقالت إن الشعوب الأصلية تشارك في هذه الآلية من خلال خمس منظمات جامعة.

٣٩- وألقت دول أخرى الضوء على العمليات الديمقراطية العامة قائمة إنها توفر فرصاً للشعوب الأصلية للمشاركة في صنع القرار. وألقت بروندي، على سبيل المثال، الضوء على السبل المعتمدة في النظام الانتخابي الوطني لتمثيل شعب الباتوا.

٤٠- وفيما يتعلق بردود الشعوب الأصلية، أفاد البرلمان الصامي لفنلندا بأن القانون الفنلندي لا ينص على أي أحكام تشترط الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. لكن البرلمان الصامي تقدم باقتراح لتعديل القانون يشترط على السلطات إجراء مفاوضات بحسن نية تحدف إلى الاتفاق مع البرلمان الصامي بشأن التدابير الهامة التي تؤثر على أرض الشعب الصامي ومركزه.

٤١- وأشارت رابطة قبائل الكونا المتحدة من أجل نابغوانا إلى أنه بسبب المركز الخاص لمنطقة غونا يالا يتعين على الحكومة التشاور مع شعب الكونا قبل تنفيذ مشاريع كبيرة في أراضيه. وفي هذا الصدد، رفض مجلس شيوخ الكونا عدة مشاريع لأنها تهدد السلامة الإقليمية لأراضيهم. لكنهم أكدوا أن عمليات التشاور هذه لم تُحترم في المناطق الأخرى للشعوب الأصلية في بنما، خصوصاً في أراضي شعبي نغايي بوغلي وناسو.

٤٢- وردت منظمة تيماشاني للتنمية المجتمعية قائلة إن الشعوب الأصلية في بوتسوانا لا تُستشار إلاّ عند إجراء مشاورات حول مسألة محددة من خلال اجتماعات تقليدية أو تجمعات أو لقاءات قروية. لكن هذا النظام لا يرجح كفة آراء الشعوب الأصلية، وإنما يُسترد في العادة بآراء ووجهات نظر المجتمع المهيمن لدى اتخاذ القرارات.

دال - الثقافات واللغات

٤٣- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية محددة لإعمال الحقوق المتعلقة بالثقافات واللغات؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

٤٤- تكتسي لغات وثقافات الشعوب الأصلية أهمية أساسية لحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وكما قالت آية الخبراء في مشورتها حول هذا الموضوع، فإنه "ينبغي أن يكون الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية أساساً يُستند إليه في جميع الإجراءات، بما في ذلك الإجراءات التشريعية والسياساتية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في استخدامها وثقافتها" (A/HRC/21/53، المرفق، الفقرة ٥).

٤٥- ووضعت باراغواي خطة وطنية للغات الشعوب الأصلية من خلال عملية مشاورات حرة ومسبقة ومستنيرة مع ممثلي ١٩ شعباً من الشعوب الأصلية في البلد. وبدأت أمانة السياسات اللغوية أنشطة تهدف إلى توثيق وإحياء لغات الشعوب الأصلية، لا سيما اللغات المهددة بشكل خاص. وبُذلت أيضاً جهود لإذكاء الوعي العام على الصعيدين الوطني والدولي بمركز لغات الشعوب الأصلية.

٤٦- وفي كوستاريكا، تشكل الحقوق الثقافية للشعوب الأصلية أحد المحاور الخمسة للسياسة الوطنية بشأن الحقوق الثقافية. ويهدف هذا المحور إلى تعزيز التنوع والثراء الثقافي للشعوب الأصلية، داخل أراضيها وخارجها. وتشجع إدارة التعليم المتعدد الثقافات في وزارة التربية بدورها احترام وتعزيز ثقافات الشعوب الأصلية ولغاتها.

٤٧- واعتمدت اليابان قانون تعزيز ثقافة شعب الأينو عام ١٩٩٧، الذي يعزز ثقافة ولغات شعب الأينو فضلاً عن تعزيز فهم الجمهور لتاريخ هذا الشعب. ومن المقرر افتتاح مركز وطني لإحياء ثقافة الأينو عام ٢٠٢٠.

٤٨- ودربت بيرو موظفي الخدمة المدنية على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال الحقوق اللغوية وواصلت عملها على زيادة عدد المترجمين التحريريين والفوريين الذين يقدمون خدماتهم بلغات الشعوب الأصلية. وأفادت بيرو أيضاً أن لديها وسائل إعلام بلغات الشعوب الأصلية.

٤٩- وأشارت غواتيمالا إلى أن لديها قانوناً وطنياً لحماية الإرث الثقافي وأن الدستور والقوانين الوطنية تدعم التعليم الثنائي اللغة كوسيلة لتأكيد وتعزيز هوية المجتمعات المحلية وقيمها الثقافية.

٥٠- وتعمل شيلي على بلورة عملية تشاور وطني مع الشعوب الأصلية التسعة في شيلي من أجل إنشاء وزارة للثقافة. ومن شأن الوزارة الجديدة أن توفر دعماً حكومياً للشعوب الأصلية بهدف حماية وإحياء ثقافتها ولغاتها. ويوجد أيضاً برنامج لاسترجاع وإحياء لغات الشعوب الأصلية وهو برنامج يوفر أبحاثاً وأشكال دعم أخرى.

٥١- وأشارت فرنسا إلى إنشاء مجلس للثقافة والتعليم والبيئة في مايوت بالتشاور مع شعب مايوت. وقد أنشئ برنامج ثقافي إقليمي يركز على مجالات اللغة والأدب والفنون. وفي كاليدونيا الجديدة، افتتح مركز تجيباو الثقافي عام ١٩٩٨ لتعزيز ثقافة الكاناك. وتعتمد وزارة الثقافة الفرنسية سياسة نشطة تهدف إلى تعزيز الثقافة البولينية. ويوجد في بولينيزيا الفرنسية على وجه الخصوص متحفان، وأكاديمية فنون، ودار ثقافة وأكاديميتان (الأكاديمية البولينية وأكاديمية جزر ماركيساس). وتقدم الحكومة الفرنسية الدعم عند اللزوم، خصوصاً في سياق الطلبات الواردة من بولينيزيا لضمان الاعتراف بمواقع معينة في قائمة التراث العالمي التي تضعها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ووفقاً لاتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، بدأت فرنسا بوضع قائمة جرد تشمل طقوس ماراكي في غيانا وفي منطقة أيجي - أرو في كاليدونيا الجديدة.

٥٢- وأفادت مؤسسة الشبكة الوطنية لنساء العشائر وطوائف الشعوب الأصلية والأرياف إلى مراعاة التعليم الثنائي اللغة في التدابير التشريعية والسياساتية والإدارية في كولومبيا. وأشارت منظمة أدمجور غير الحكومية إلى أنه رغم تعزيز ثقافات الشعوب الأصلية في مالي من خلال دعم أشكال التعبير والثقافات التقليدية، وتعليم لغات الشعوب الأصلية في المدارس الابتدائية، فإن تلك البرامج لا تدوم طويلاً في الكثير من الأحيان بسبب قيود الميزانية. وفي بنما، اعتمد شعب الكونا التعليم الثنائي اللغة في مدارس مناطقه خلال السنوات العشر الماضية، بالتنسيق مع المجلس العام. ولكن نظام التعليم الوطني عموماً لا يفي بالاحتياجات المحددة لشعب الكونا، وهو يبعدهم في الكثير من الأحيان عن هويتهم الثقافية واللغوية.

هاء- عدم التمييز والمساواة

٥٣- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية محددة تتعلق بعدم التمييز والمساواة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

٥٤- وعدم التمييز والمساواة مبدأً أساسياً من مبادئ حقوق الإنسان. وتنص المادة ٢ من الإعلان على ما يلي: "الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة حقوقهم، ولا سيما التمييز استناداً إلى منشئهم الأصلي أو هويتهم الأصلية".

٥٥- وأشارت بعض الدول، بما فيها كوبا وباراغواي، إلى أن قانونها الوطني يحظر التمييز، فيما لم تكتف كوستاريكا بالإشارة إلى قوانينها وسياساتها المحلية، وإنما تطرقت إلى تصديقها على صكوك دولية لحقوق الإنسان تحظر جميع أشكال التمييز. وقد اعتمدت كوستاريكا سياسة وطنية من أجل كفالة خلو مجتمعها من العنصرية والتمييز وكره الأجانب، وهي سياسة ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية للشعوب الأصلية، فضلاً عن تعزيز الاعتراف بحقوقها (وشعوب المجموعات الأخرى).

٥٦- وأشارت غواتيمالا إلى أنه بالإضافة إلى القوانين الوطنية لمكافحة التمييز العنصري، فإن لديها سياسة وطنية للنهوض بالمرأة تعزز مشاركة نساء المايا والغارينفونا والتشينكا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٥٧- ومن المقرر أن تجري حكومة اليابان في عام ٢٠١٥ دراسة استقصائية وطنية بشأن قضايا شعب الأينو لمعرفة وتحليل مستوى فهم الجمهور الحالي لمسألة التمييز ضد الأينو وتحديد حالة التمييز الفعلي الذي يتعرضون له. وستستخدم نتائج هذه الدراسة لدى وضع سياسات مستقبلية في هذا الشأن.

٥٨- واتخذت بيرو خطوات لتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك تكييف الخدمات مع الاحتياجات المحددة للشعوب الأصلية. وشمل ذلك عملية وطنية متعددة القطاعات للتنسيق في المجال الصحي شارك من خلالها المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية في إعداد ورصد تنفيذ المقترحات في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

٥٩- وتبذل حكومة بروندي جهوداً لتغيير التصورات السلبية عن شعب الباتوا لدى البورونديين الآخرين. ويقر الدستور البروندي أيضاً بأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. وعلاوة على ذلك تتضمن السياسة الوطنية لحقوق الإنسان فضلاً عن تخصيصاً بشعب الباتوا.

٦٠- وعلى غرار الردود الحكومية، أشارت عدة ردود من الشعوب الأصلية إلى أحكام دستورية وغير دستورية تتعلق بعدم التمييز والمساواة أمام القانون. لكن هذه الردود أكدت أيضاً وجود

تغرات واسعة على صعيد التنفيذ وأن الشعوب الأصلية ما زالت تقع ضحية التمييز، بما في ذلك التمييز في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

واو- الأراضي والأقاليم والموارد

٦١- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية لإعمال الحقوق المتصلة بالأراضي والأقاليم والموارد؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

٦٢- أكدت آلية الخبراء مراراً أهمية حقوق الشعوب الأصلية المتصلة بالأراضي والأقاليم والموارد، بما في ذلك في سياق الوصول إلى العدالة، واللغات، والثقافات، والحد من خطر الكوارث.

٦٣- وأشارت بيرو إلى أن إصدار سندات ملكية لأراضي مجتمعات الشعوب الأصلية التي تسكن الغابات أمر أساسي لحماية الحقوق الأخرى لهذه الشعوب. وتنفذ بيرو مشروعاً يهدف إلى إصدار سندات لأراضي مجتمعات الشعوب الأصلية في الأمازون وتسجيلها. وشرعت باراغواي في إصدار سندات لملكية الأراضي لعدة مجتمعات محلية، وهي جهود شملت مصادرة أراض لصالح طائفة سايهوياماكسا وفقاً للحكم الذي أصدرته محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٦.

٦٤- وأفادت كولومبيا عن مبادرة لتعيين حدود الأماكن المقدسة في منطقة سييرا نيفادا دي سانتا مارتا بسبل منها الشروع في عملية تشاور مع الشعوب الأصلية المعنية. وأبلغت كولومبيا أيضاً عن تدابير اتخذت لتعزيز الاستقلال الذاتي للشعوب الأصلية وحوكمتهم في دوائر أمازوناس وغواينيا وفاوبس.

٦٥- وأشارت فرنسا إلى أن اتفاقات نومييا في كاليديونيا الجديدة تقرر إقراراً تاماً بارتباط شعب الكانانك ارتباطاً خاصاً بالأرض.

٦٦- وأشارت الدانمرك وحكومة غرينلاندي إلى أن قانون الحكم الذاتي لغرينلاندي ينص على اضطلاع غرينلاندي بمجموعة من مجالات المسؤولية الجديدة وأدخل ترتيبات جديدة تتعلق بأنشطة الموارد المعدنية في غرينلاندي.

٦٧- وفي غواتيمالا تتولى وزارة شؤون الأراضي مسؤولية تنسيق تنفيذ السياسات المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك الحصول على الأراضي؛ وتسوية نزاعات الأراضي؛ والوصول إلى أصول منتجة أخرى؛ وإمكانية التنبؤ واليقين القانوني. وهناك لائحة تنظم الإجراءات الإدارية لتسجيل نظام الحيازة الجماعية للأراضي في مجتمعات الشعوب الأصلية. وُجِع في هذا السياق مئتا شخص (بينهم قادة، وسلطات خاصة بالشعوب الأصلية، وسلطات عامة، وأكاديميون، ومأخون) لمناقشة أهمية الأراضي التي تملكها المجتمعات المحلية والحاجة إلى هيئات بيئية عامة. وأخيراً أتاحت

غواتيمالا اليقين القانوني لأربعة مجتمعات محلية من الكيكيتشي مايا تسكن في المنطقة العازلة لمحمية سييرا دي لاس ميناس الحيوية، إذ اعترفت بملكية المجتمع المحلي لبعض أراضي الأجداد.

٦٨- وفيما يتعلق بالأراضي والأقاليم والموارد، أشارت بعض الدول إلى ضرورة مراعاة مصالح الأطراف الثالثة وغير ذلك من المصالح العامة.

٦٩- وقدمت اليابان أمثلة عن الوصول إلى الموارد. فعلى سبيل المثال، منحت الحكومة المحلية شعب الأينو إذناً باصطياد سمك السلمون في المياه الداخلية لحماية طقوسهم التقليدية.

٧٠- وأفادت الردود الواردة من مؤسسة الشبكة الوطنية لنساء العشائر والطوائف والشعوب الأصلية والأرياف (كولومبيا) ومن منظمة أدمجور غير الحكومية (مالي) بوجود تدابير لحماية أراضي وموارد الشعوب الأصلية لكنها أشارت إلى الضعف الشديد في تنفيذ هذه التدابير. وأشارت منظمة تيماشاني للتنمية المجتمعية إلى أن قانون الأراضي القبلية في بوتسوانا استُخدم لتشريد الشعوب الأصلية من أراضيها تحت ذريعة حفظ البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

زاي- المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناء المبرمة مع الدول

٧١- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية محددة لتنفيذ الحقوق المتصلة بالمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناء المبرمة مع الدول؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية في هذا المجال".

٧٢- رداً على هذا السؤال، أشارت معظم الدول إلى سعيها إلى تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بدلاً من الإشارة إلى معاهدات أو اتفاقات بناءة أخرى مع الشعوب الأصلية. وذكرت بيرو أنها لم ترم أي معاهدات مع الشعوب الأصلية، لكنها أشارت إلى وجود اتفاقات منبثقة عن عمليات التشاور، التي يجب أن تمثل القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور المسبق. وأبلغت كولومبيا عن تدابير تتخذها لضمان حماية الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية أو ما زالت في مرحلة الاتصالات الأولية.

٧٣- وهناك رد واحد ورد من الشعوب الأصلية يتناول مسألة الترتيبات البناءة بين الدول والشعوب الأصلية بالتحديد، حيث أُلقت رابطة قبائل الكونا المتحدة من أجل نابغوانا الضوء على اعتراف الدولة عام ١٩٣٨ بأقاليم الكونا، واعترافها بسلطاتهم (مجلس شيوخ الكونا العام) عام ١٩٥٣. وأشارت أيضاً إلى قوانين وطنية حديثة لحماية الإرث الثقافي والحرف التقليدية لشعب الكونا وإلى إنشاء إقليم نغابي بوغلي للشعوب الأصلية في عام ١٩٩٧.

حاء- النساء والشباب والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة بين الشعوب الأصلية

٧٤- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول: "هل اتخذت الدولة أي تدابير خاصة لتعزيز وحماية أفراد الشعوب الأصلية من نساء وشباب وأطفال ومسنين ومعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان (المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية مثلاً)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تتعلق بهذه المجموعات".

٧٥- ووجهت آلية الخبراء الانتباه، في دراسة متابعة أجرتها عن الوصول إلى العدالة، إلى أن أفراد الشعوب الأصلية المنتمين إلى فئات ضعيفة أخرى يتعرضون في الكثير من الأحيان للتمييز القائم على أسس متعددة، ما يمكن أن يعرضهم لحالة حرمان شديد فيما يتعلق بحقوقهم. ونصحت آلية الخبراء الدول باتخاذ تدابير "لمعالجة الأسباب الجذرية لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها هذه الفئات، بما فيها التحيز المنهجي في استخدام السلطات التقديرية والفقر والتهميش والعنف الذي يُمارس على نساء الشعوب الأصلية" (A/HRC/27/65، المرفق، الفقرة ٨).

٧٦- ورداً على هذا السؤال، أشارت العديد من الدول إلى سياسات عامة تهدف إلى معالجة وضع النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. ولم يتضح من الردود ما إذا كانت هناك برامج محددة تستهدف الأشخاص المنتمين إلى شعوب أصلية من بين هذه الفئات.

٧٧- ومنذ عام ٢٠١٢، تنفذ كولومبيا برنامجاً لحماية حقوق نساء الشعوب الأصلية المشردة داخلياً، يهدف إلى معالجة الأثر غير المتناسب الذي يتركه التشريد القسري جراء النزاعات المسلحة على هذه الفئة. وتقوم هذه السياسة العامة أساساً على الاعتراف بحاجة نساء الشعوب الأصلية المشردات لحماية خاصة من جانب الدولة. وتشمل تصميم هذا البرنامج مشاورات مع الشعوب الأصلية. وتملك كولومبيا أيضاً خطة عمل وطنية لحماية حقوق الإنسان الخاصة بنساء الشعوب الأصلية.

٧٨- وسلطت بيرو الضوء على ثلاث فئات ضعيفة بشكل خاص في سياسات الدولة، هي: السكان الأصليون الذين ليست بحوزتهم وثائق هوية، ما يجعل تغييبهم في سياسات الدولة واقعاً مستمراً؛ والسكان الأصليون الذين يعيشون في المناطق الحدودية ويصعب الوصول إليهم؛ ونساء الشعوب الأصلية، من حيث إدماجهن في الخطط والسياسات الوطنية المعنية بنوع الجنس تحديداً.

٧٩- وفي اليابان، تنص الخطة الأساسية الثالثة بشأن المساواة بين الجنسين، التي أقرتها الحكومة في عام ٢٠١٠، على ضرورة اتخاذ تدابير لحماية نساء الأينو في الحالات التي يتعرضن فيها إلى أوضاع صعبة بسبب جنسهن.

- ٨٠- وسلطت كوستاريكا الضوء على ميثاقها من أجل بلد جامع ومفتوح أمام الجميع، وهو برنامج يرمي إلى التصدي للضعف المزدوج الذي يتعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة الذين ينحدرون كذلك من فئات ضعيفة أخرى، منها الشعوب الأصلية.
- ٨١- وحددت باراغواي برامج للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس وأنشأت مراكز مجتمعية عديدة يستهدف بعضها الشعوب الأصلية الحضرية تحديداً.
- ٨٢- وطرح الاستبيان السؤال التالي على الشعوب الأصلية: "هل اتخذت أي تدابير خاصة لتعزيز وحماية حقوق أفراد الشعوب الأصلية من نساء وشباب وأطفال وشيوخ ومعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان (مثل المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى إعطاء ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تتعلق بهذه الفئات".
- ٨٣- وكانت الردود عامة جداً، دون تركيز محدد على تلك الفئات من الشعوب الأصلية التي تعاني التمييز على أسس متعددة.

طاء- مشاركة الشعوب الأصلية في وضع وتنفيذ التدابير التشريعية أو السياساتية أو الإدارية التي تمسهم

- ٨٤- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "إلى أي مدى تشارك الشعوب الأصلية نفسها في وضع وتنفيذ التدابير التشريعية أو السياساتية أو الإدارية التي تمسها؟ وهل يشترط القانون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة على هذه التدابير؟"
- ٨٥- بحثت آلية الخبراء دور المشاركة في تنفيذ الإعلان، بما في ذلك مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ولاحظت، في دراستها بشأن المشاركة في صنع القرار، أن ثمة قوانين وسياسات معينة يمكن أن تؤدي إلى تطبيق هذا المبدأ بصورة فعالة (A/HRC/18/42، الفقرة ٦٣).
- ٨٦- واضطلعت بيرو بـ ١٩ عملية تشاور مع الشعوب الأصلية، تمخضت ٨ مشاورات منها حتى الآن عن اتفاقات. وشملت المسائل التي تناولتها هذه المشاورات: الرصد البيئي، والمشاركة في هيئات الرقابة، والعمالة. كما نظمت بيرو حلقة نقاش دولية عن المشاورات المسبقة في قطاع الهيدروكربونات لإتاحة نصح مقارن وتبادل الدروس المستخلصة في هذا المجال.
- ٨٧- وتشاورت حكومة كولومبيا الوطنية مع الشعوب الأصلية بشأن جميع التدابير الإدارية والتشريعية التي تمسها، من خلال لجنة الحوار الدائمة. وأصدرت المحكمة الدستورية حكماً (T-129 لعام ٢٠١١) يحدد الحالات الاستثنائية التي يجب فيها التماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. وتشمل هذه الحالات المشاريع التي تنطوي على تشريد المجتمعات الأصلية من أراضيها أو خزن نفايات سامة على أراضيها أو التي تنطوي على آثار اجتماعية أو ثقافية أو بيئية جسيمة على مجتمعاتها.

- ٨٨- وأوضحت شيلي أن لديها هيئات وطنية تمثل الشعوب الأصلية ويجري التشاور معها في سياق وضع القوانين والسياسات. وفي باراغواي، تجري دراسة مشروع قانون يضمن المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في إعداد المشاريع التي قد يكون لها آثار سلبية على نمط معيشتها وأراضيها وبيئتها. وفي غواتيمالا، يجري النظر في مشروع قانون حول التشاور مع الشعوب الأصلية في الكونغرس.
- ٨٩- واستشهدت كوستاريكا بتصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وبمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة المدرج في قوانينها المحلية، وفقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية الدولية.
- ٩٠- وأعدت بوروندي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، مشاريع تنمية ذاتية في مجالي الرعي والزراعة وغيرهما، مع الباتوا لزيادة مدخولهم وتلبية متطلباتهم من غير الأغذية.
- ٩١- وأشار البرلمان الصامي لفنلندا إلى الأحكام التي اعتمدها البرلمان الفنلندي في نظامه الداخلي بشأن الالتزام بالاستماع إلى الشعب الصامي. ووفقاً لهذه الأحكام، يجب على اللجان التي تبحث مشاريع القوانين الحكومية أو غيرها من المسائل التي تعني الشعب الصامي أن تحتفظ لمثليه بحقهم في مخاطبة اللجنة. غير أنها لا تشترط على اللجنة أن تأخذ مقترحات البرلمان الصامي بعين الاعتبار.

ياء- إذكاء الوعي بشأن الإعلان

- ٩٢- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول: "هل اتخذت الدولة تدابير لإذكاء الوعي بشأن الإعلان بين شتى شرائح المجتمع، بما في ذلك البرلمانين وسلك القضاء وموظفو الخدمة المدنية والسكان الأصليون؟".
- ٩٣- ألزمت الدول أنفسها، في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، بتعزيز الوعي بالإعلان لدى جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك أعضاء الهيئات التشريعية والقضائية والخدمة المدنية (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩، الفقرة ٧).
- ٩٤- وأشارت دول عديدة إلى أنها قد أعدت موارد، منها مواد تدريبية، وعقدت حلقات عمل بشأن الإعلان. وأعدت اللجنة الوطنية الأسترالية لحقوق الإنسان تقارير وموارد لمساعدة السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس في فهم حقوقهم وحمايتهم. وعقد مفوض العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس، بالتعاون مع المؤتمر الوطني لسكان أستراليا الأوائل، اجتماعات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ تحت عنوان "حوار الإعلان" مع المجتمعات الأصلية في شتى أنحاء أستراليا بهدف إذكاء الوعي بشأن الإعلان.
- ٩٥- وأفادت الدانمرك وحكومة غرينلاند بترجمة ونشر العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بلغة غرينلاند، بما في ذلك الإعلان واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وصدّق برلمان غرينلاند على الإعلان في مرحلة مبكرة داعياً إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميمه في أوساط العامة وفي المرافق التعليمية.

٩٦- واتخذت باراغواي تدابير لإحاطة المشرّعين والمحامين والقضاة والسلطات الإدارية بأهمية تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، بتركيز خاص على الإعلان. وأعدت، بالتعاون مع الاتحاد من أجل حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، كتيباً عن حقوق السكان الأصليين وحقوق الإنسان الخاصة بهم، صدر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠١٣، قدّم مشروع العدالة والشعوب الأصلية مساعدة تقنية لموظفي سلك القضاء في مجال المذاهب القانونية في حقوق الإنسان وانطباقها في ميدان إقامة العدل. وشاركت الشعوب الأصلية في عملية إعداد المواد وتقديم المعلومات عن عاداتها وتقاليدها.

٩٧- ونفذت غواتيمالا عدة برامج لتعميق فهم الموظفين المدنيين والمؤسسات العامة والمجتمع المدني لحقوق الشعوب الأصلية. وكان من بينها برنامج للتحريجين بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية والعنصرية والتمييز العنصري، موجهاً لموظفي سلك القضاء، ولا سيما القضاة ومكاتب الدفاع العام لدى المحاكم الجنائية. وهناك دورة تدريبية بشأن حقوق الإنسان والعنصرية والتمييز العنصري، يحصل تحريجوها من الموظفين المدنيين في مختلف مؤسسات الهيئة التنفيذية وأعضاء المجتمع المدني اليافعين، على شهادة في هذا المجال.

٩٨- وأعدت بيرو أربعة كتيبات تدريبية، منها كتيب عن حقوق الشعوب الأصلية في بيرو، لتدريب الموظفين والقادة العاملين في مجال البيئة بشأن هذه القضايا لتعزيز الكفاءة.

٩٩- وفي اليابان، أشارت السياسة الخاصة بالأينو إلى أحكام الإعلان ذات الصلة. كما تُرجم الإعلان نفسه إلى اللغة اليابانية.

١٠٠- وطرح الاستبيان السؤال التالي على الشعوب الأصلية: "هل اتخذتم أي تدابير لإذكاء الوعي بالإعلان على شتى المستويات المجتمعية والحكومية سعياً إلى تعزيز إمكانات تنفيذه؟".

١٠١- وأشارت ردود الشعوب الأصلية إلى حلقات العمل الخاصة ببناء القدرات وإعداد مواد تدريبية. وشددت الشبكة الوطنية لنساء العشائر والطوائف والشعوب الأصلية والأرياف على أهمية إعداد مواد تعليمية يسهل فهمها واستخدام وسائط الاتصالات والنظام التعليمي لبث هذه المعارف. كما أشارت رابطة أصدقاء سانكورو إلى القيود المالية التي تصعب وصولها إلى المقاطعات النائية وشراء المساحة الإعلامية اللازمة لأنشطة النشر الإعلامي، رغم أنها اضطلعت بالفعل بمثل هذه الأنشطة في إطار منظمتها وفي المجتمعات القريبة.

كاف- التحديات الرئيسية التي تعترض اعتماد تدابير وتنفيذ استراتيجيات لبلوغ أهداف الإعلان

١٠٢- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "ما هي التحديات الرئيسية التي تعترض اعتماد تدابير وتنفيذ استراتيجيات لبلوغ أهداف الإعلان؟".

١٠٣- وأشارت الدول إلى طائفة من التحديات التي تحول دون بلوغ أهداف الإعلان، حيث سلط بعضها الضوء على ترجمة الإعلان إلى لغات الشعوب الأصلية كتحدٍ مستمرٍ إزاء أي عمل في المستقبل. وحددت بروندي ارتفاع معدلات الأمية في صفوف الباتوا بوصفه تحدياً، فيما أشارت شيلي إلى تحدٍ خاص تواجهه في هذا المجال يتمثل في تنوع الشعوب الأصلية في البلد، ما يتطلب إطاراً مفصلاً يتناول الاختلافات بين الشعوب الأصلية.

١٠٤- وأشارت بيرو إلى نقص البيانات الوطنية وما يثيره من مشاكل أمام التنفيذ. وذكرت أن التشاور يشكل تحدياً لما يقتضيه من بناء قدرات موظفي القطاع العام وقيادات الشعوب الأصلية على السواء. وأكدت التحدي المتمثل في تنوع الشعوب الأصلية وتفرقتها على أراضيها.

١٠٥- وأشارت غواتيمالا إلى الحاجة إلى تعزيز الآليات المؤسسية لحماية حقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الوكالات والمجتمع المدني من أجل رصد الأنشطة والتدابير الرامية إلى تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتحقيق كامل أهدافه.

١٠٦- وذكرت كولومبيا ثلاثة تحديات في هذا الصدد تتمثل في: إعادة إرساء أسس السلام في أراضي الشعوب الأصلية التي لا تزال تعاني صعوبات جراء النزاعات المسلحة؛ والصعوبات المرتبطة بتنفيذ السياسات والبرامج بسبب التشتت الجغرافي للشعوب الأصلية في البلد؛ والنزاعات المتعلقة بالتمثيل بين صفوف بعض المنظمات/المجتمعات الأصلية.

١٠٧- وأكدت بعض الدول ضرورة إتاحة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الإعلان، لا سيما فيما يتصل بتعزيز اللغات وإحيائها.

١٠٨- وشملت التحديات الرئيسية التي حددتها الشعوب الأصلية ما يلي: الافتقار إلى الإرادة السياسية، ونقص الإلمام بالإعلان وأحكامه بين السلطات المحلية؛ وتعارض حقوق الشعوب الأصلية مع حقوق عامة السكان في كثير من الأحيان.

لام- الممارسات الواعدة

١٠٩- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "في ضوء المعلومات الواردة أعلاه، يرجى تقديم أمثلة على الممارسات الواعدة فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف الإعلان".

١١٠- وشددت بعض الدول على الحاجة إلى تقييم أثر السياسات والبرامج التي لم تُكفل بالنجاح والتهيؤ لتجربة نُهج جديدة. وأكدت أستراليا ضرورة أن تستند الاستراتيجيات الرامية إلى تبني أفضل الممارسات إلى بيانات واضحة تركز على تحقيق نتائج عملية، بما يكفل تمخض السياسات عن نتائج حقيقية على أرض الواقع. ولا بد من إشراك الشعوب الأصلية في هذا النهج القائم على تحديد المشاكل وحلها.

١١١- وفي شيلي، عملت المؤسسة الإنمائية الوطنية للشعوب الأصلية مع وزارة البيئة عن كثب ونسقت معها لتقديم الدعم التقني إلى المشاورات مع السكان الأصليين فيما يخص عمليات التقييم البيئي.

١١٢- وسلطت غواتيمالا الضوء على جملة مبادرات سياساتية ومؤسسية، من بينها إنشاء مكتب للشعوب الأصلية والتعددية الثقافية في عام ٢٠١٤، صاغ مقترحات لإجراء إصلاحات سياسية وإدارية وقانونية تركز على التنمية الشاملة والملائمة ثقافياً للشعوب الأصلية. ويضم هذا المكتب أعضاء من الهيئة التنفيذية ومثلي شعوب المايا والغاريفونا والتشينكا الأصلية. ويشكل مكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية مثلاً آخر على الممارسات الفضلى في هذا المجال، وهو مؤسسة حكومية تعمل مع نساء الشعوب الأصلية لبلورة سياسات وخطط وبرامج لمنع جميع أشكال العنف والتمييز ضد نساء الشعوب الأصلية واستئصالها وحمايتهن منها.

١١٣- وأشارت بيرو إلى أن تدريب المترجمين الشفويين والتحريريين سمح بتقديم الخدمات، لا سيما الخدمات الصحية، بلغات مختلفة، فضلاً عن المساعدة التي يقدمها المترجمون الشفويون في عمليات التشاور.

١١٤- وذكر البرلمان الصامي لفنلندا أن فنلندا والسويد والنرويج بدأت مفاوضات بشأن معاهدة للشعب الصامي في شمال أوروبا، بهدف مواءمة التشريعات المتعلقة بالشعب الصامي. وقد شملت هذه المفاوضات البرلمان الصامي في البلدان الثلاثة، غير أنها متوقفة في الوقت الحاضر. وعقدت كذلك مؤتمرات دورية لبلدان الشمال الأوروبي من أجل مناقشة التقدم المحرز في تحقيق أهداف الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، بمشاركة من الشعوب الأصلية.

١١٥- وشددت الشبكة الوطنية لنساء العشائر والطوائف والشعوب الأصلية والأرياف على أهمية تمكين المجتمعات الأصلية عن طريق التدريب والتوعية. وسلطت رابطة قبائل الكونا المتحدة من أجل نابغوانا الضوء على نجاح شعب الكونا في صراعه من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي ونيل الاعتراف.

ميم- الآراء المتعلقة بدور آلية الخبراء

١١٦- طرح الاستبيان السؤال التالي على الدول والشعوب الأصلية: "في ضوء الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩)، يرجى الإفادة بآرائكم بشأن السبل التي يمكن أن تتيح لآلية الخبراء الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تعزيز التقيد بالإعلان ومساعدة الدول بشكل أفضل في رصد تنفيذ أهدافه وتقييم هذا التنفيذ وتحسينه".

١١٧- وقد دعت الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان، في الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، إلى "أن يقوم، أخذاً في الاعتبار آراء الشعوب الأصلية، باستعراض ولايات آلياته القائمة، ولا سيما آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب

الأصلية ... بغية تعديل وتحسين آلية الخبراء لكي يتسنى لها أن تعزز بقدر أكبر من الفعالية احترام الإعلان، بوسائل منها تحسين مساعدة الدول الأعضاء في رصد تحقيق أهداف الإعلان، وتقييم ذلك وتحسينه".

١١٨- وأشارت أستراليا إلى أن بمقدور آلية الخبراء أن تساعد الدول عن طريق تقاسم الأمثلة الناجحة للتدابير التي تعتمدها دول أعضاء أخرى. واقترحت باراغواي أن تعمل آلية الخبراء مع الدول لوضع مبادئ توجيهية ومؤشرات أداء يُسترشد بها في تنفيذ أهداف الإعلان وتحسين رصد تنفيذها. وأيدت غواتيمالا مقترح وضع المؤشرات، مقترحةً أيضاً أن تجري آلية الخبراء دراسات إقليمية تبحث خصائص شتى المناطق، بما في ذلك اختلافاتها السياسية والثقافية. واقترحت غواتيمالا كذلك أن تعمل آلية الخبراء مع الدول لتوطيد مؤسساتها الوطنية المكلفة بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وأيدت بيرو الدعوة إلى وضع مؤشرات موحدة لرصد الأداء، مشيرةً إلى أن بمقدور آلية الخبراء أن تكون محفلاً لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين الدول.

١١٩- وأجاب البرلمان الصامي لفنلندا بأن تنفيذ الالتزامات بموجب الإعلان ينبغي أن يخضع لرصد منتظم، مضيفاً أن هذا الرصد ينبغي أن يتكيف مع كل دولة على حدة، وأن يسمح بالاستماع إلى الشعوب الأصلية التي تعيش في الدولة المعنية. كما اقترح البرلمان الصامي لفنلندا إصدار توصيات إلى الدول من أجل تعزيز فعالية تنفيذ الإعلان.

١٢٠- واقترحت مؤسسة تنمية مجتمع تيماشاني الأصلي أن تساعد آلية الخبراء الدول في موازنة تشريعاتها المحلية مع أحكام الإعلان.

ثالثاً- التعليقات الختامية

١٢١- أعربت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية عن تقديرها البالغ للردود التي تلقتها على استبيانها من الدول ومن الشعوب الأصلية ومنظماتها. فقد أتاحت لها هذه الردود تقييم بعض أوجه التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والتحديات التي تعترض تنفيذه من منظور الدول والشعوب الأصلية معاً. بيد أنها تأسف لعدد الردود المنخفض نسبياً ولأن العديد من الدول التي تقطنها شعوب أصلية لم تقدم أي معلومات عن قوانينها وسياساتها وممارساتها المتصلة بتنفيذ الإعلان.

١٢٢- فقد اقتصررت غالبية الردود المقدمة من الدول على معلومات عامة جداً. ورغم تقديم معلومات عن القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالشعوب الأصلية، فلم تُقدم أي معلومات تقريباً تشير إلى مدى فعالية التدابير المتخذة. واكتفت معظم الدول بتقديم ردود بالإيجاب على الأسئلة، في حين أن الردود السلبية يمكن أن تساعد في تحقيق فهم أعمق للعبقات التي تواجهها الدول في تنفيذ الإعلان.

١٢٣- ومع أن العديد من الدول أبلغت عن تنفيذ مبادرات قطاعية تهدف إلى تنفيذ الإعلان في مجالات مثل التعليم والصحة والسياسات البيئية، فإن عدداً قليلاً منها أبلغ عن وجود استراتيجيات أو خطط عمل وطنية لتنفيذ الإعلان بالكامل. ولم تُقدم معلومات عن أي خطط لوضع مثل هذه الاستراتيجيات أو خطط العمل، رغم التزام الدول الأعضاء بذلك في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية. ونظراً لترابط الحقوق المدرجة في الإعلان وتكاملها، فإن تنفيذها يقتضي نُهجاً وإجراءات شاملة، على النحو الذي سُلط عليه الضوء في الوثيقة الختامية للمؤتمر. علاوة على ذلك، فإن دور الشعوب الأصلية ومؤسساتها التمثيلية في إعداد هذه المبادرات لا يزال مبهماً في بعض الحالات.

١٢٤- وتؤكد آلية الخبراء أن المساواة الموضوعية قد تقتضي معاملة الشعوب الأصلية بوصفها مجموعات مميزة تواجه ظروفاً فريدة من نوعها. وقد تطرقت دول عديدة إلى التزامها بالمساواة والمعاملة المتساوية لجميع مواطنيها بموجب قوانينها المحلية. غير أن بعض الردود أشارت إلى أن المساواة يمكن تفسيرها أحياناً بحظر برامج مخصصة تهدف إلى تنفيذ أهداف الإعلان. وتلاحظ آلية الخبراء أن الإطار المنصوص عليه في الإعلان يشير إلى الحاجة إلى اعتماد تدابير خاصة للشعوب الأصلية تضمن تمتعها بالحقوق والحريات التي يتمتع بها غيرها من المواطنين. ويتضمن الإعلان بالفعل أحكاماً عديدة تشير إلى التدابير الخاصة تحديداً.

١٢٥- وثمة تقدم مشجع تنم عنه ردود العديد من الدول على صعيد الجهود المبذولة لاعتماد تشريعات وطنية تتعلق بحق الشعوب الأصلية في المشاركة في عملية صنع القرار. غير أنه ليس واضحاً دائماً ما إذا كانت الدول تنفذ التزامها بالتماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة لهذه الشعوب، وإنما أشارت دول عديدة إلى "التشاور المسبق". وتشجع آلية الخبراء الدول على ضمان سير عمليات التشاور في اتجاه التماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة للشعوب الأصلية.

١٢٦- وأعربت بعض الدول عن قلقها إزاء ما يطرحه تنوع الشعوب الأصلية وتفرقتها جغرافياً وغياب صوت موحد لها من مصاعب على صعيد بلورة السياسات. وتلاحظ آلية الخبراء أن الإعلان يعترف بتنوع الشعوب الأصلية ويرحب به. وقد يتمخض هذا التنوع عن احتياجات وآراء متباينة للشعوب الأصلية التي تعيش في نفس الدولة، وهو ما ينبغي التصدي له على النحو الملائم للمساعدة على تنفيذ الإعلان.

١٢٧- وأبرزت بعض الدول، في ردودها على الاستبيان، تدابير عامة بشأن عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وحماية فئات ضعيفة معينة. وفي حين تشيد آلية الخبراء باتخاذ الدول هذه التدابير، فإنها تشجعها على مواصلة النظر في السبل الكفيلة بالتصدي على أفضل وجه لحالة الشعوب الأصلية والأفراد الذين يعانون التمييز على أسس متعددة.

١٢٨- وتضمنت ردود الشعوب الأصلية أمثلة على النهج والأنشطة، من قبيل الدعوة والتوعية، ووضع موارد تتعلق بالإعلان، وتدريب مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها، وترجمة الإعلان إلى لغاتها. غير أن القليل من الشعوب الأصلية التي ردت على الاستبيان اقترحت استراتيجيات بعيدة المدى لتنفيذ الإعلان. وقد يرجع ذلك جزئياً إلى عمل معظم ممثلي الشعوب الأصلية الذين أجابوا عن الاستبيان على الصعيد المحلي وضيق تحركاتهم جراء القيود المالية وفي بعض الحالات افتقار مؤسسات الدولة إلى الإرادة السياسية للتعاون مع الشعوب الأصلية وإشراكها.

١٢٩- وأفادت معظم منظمات الشعوب الأصلية بقلّة اهتمام الدول بالإعلان وبحقوق الشعوب الأصلية عموماً. وهي شواغل تحول دون تنفيذ الإعلان بصورة فعالة.